



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2014/9/2

خليل يحيل على النيابة العامة موظفين في الدوائر العقارية والمساحة

بهدف ضبط عمل الدوائر العقارية من بعض الشوائب والمخالفات أحال وزير المالية علي حسن خليل اليوم على النيابة العامة المالية مراقب الضرائب في قسم الأملاك المبنية في بعدا بجرم الرشوة، طالبا أخذ الإجراء القانوني المناسب. كما وافق على إحالة موظفين من المساحة إلى النيابة العامة لدى محكمة التمييز للاستماع إليهم بشأن مخالفات منسوبة إليهم. وفي السياق أوعز الوزير خليل إلى الأجهزة المختصة في الوزارة بالتشدد في تطبيق آليات العمل القانونية في مختلف المديریات والمصالح والدوائر التابعة لوزارة المالية، والالتزام بالمعايير التي تضبط معاملات المواطنين وتسهيلها، وذلك تحت طائلة المسؤولية القضائية والقانونية.

المكتب الإعلامي